جامعــة زيان عاشور -الجلفـــــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استرتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- مريني مصطفى

إشراف الأستاذ:
-د. رمضاني مفتاح

لجنة المناقشة

- د/أ. بعيطيش يوسف	رئيسا
-د/أ. رمضاني مفتاح	مقررا
-د/أ. العطري ميلود	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعــة زيان عاشور -الجلفـــــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

استرتيجية إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- مريني مصطفى

إشراف الأستاذ:
-د. رمضاني مفتاح

لجنة المناقشة

- د/أ. بعيطيش يوسف	رئيسا
-د/أ. رمضاني مفتاح	مقررا
-د/أ. العطري ميلود	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على

انجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور " **رمضاني** " الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات:

أهدي ثمرة جهدي:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى الإخوة والأخوات الأعزاء حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأقارب والصديقات.

إلى كل من ساهم في تبليغ الرسالة العلمية النبيلة.

خاصة الأساتذة الكرام مع فائق إحترامي وتقديري لهم.

إلى الطلبة اللاحقين حفظهم الله.

مريني مصطفى

مقدمة

مقدمة:

الأمن يعد الهاجس الأكبر للدول التي تعتبرته ضمانا لبقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية ، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة ، المؤسسات والمنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية.إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أجمع باحثي الدراسات الأمنية على أن التهديدات أمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد استراتيجيات و حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن المناطق الحدودية ليست بعيدة عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث ظهرت إلى السطح التهديدات جديدة كالهجرة غير لشرعية ، الإرهاب والجريمة المنظمة ...الخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار و الذي أنعكس سلبا على الأمن في الجزائر.

1/ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي سعى الإنسان لتحقيقها.

كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو -استراتيجية خاصة مناطق الحدودية و لكون الموضوع يسلط الضوء على ابرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب،الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.....الخ) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة استراتيجيات إدارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في مختلف الجوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية..... الخ)

2/ أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها،وفهم البيئة الأمنية، وذلك دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن والمفهوم الموسع وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، و أهم الاستريجيات المعتمدة في الجزائر.

ب/ الأسباب الذاتية:

لاشك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع استريتجيات ادارة المناطق الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري أهم و ابرز مبرر لاختياره ، و توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول الموضوع ذات الارتباط بواقع الجزائر والدول االمجاورة لها ،من أجل الوقوف على إشكالية البحث و الحصول على أجوبة

3/ إشكالية الموضوع:

قمنا في دراستنا للموضوع بتناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في االمناطق الحدودية على الأمن القومي الجزائري وعلى إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية و الأمن في الجزائر ،وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي إفريقي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتيه من دول الجوار (ليبيا،تونس،مالي) ومن هنا تستوجب طبيعة الموضوع صياغة **الإشكالية الرئيسية** على النحو التالي:

الى أي مدى يمكن للاستراتيجيات ادارة مناطق الحدودية للحفاظ على الأمن القومي الجزائري ؟

وهل يمكن اعتبار هذه الاستراتيجيات كافية لتامين الحدود أم أن التهديدات الموجودة تتطلب تفعيلا أكثرا جراء الأزمات في الحدود؟

الأسئلة الفرعية: :

- ماهي الاستراتيجيات المعتمدة في مناطق الحدودية ؟
- ما هي التهديدات الأمنية الجديدة؟
- هل تأثر الأمن القومي الجزائري بتفاقم الأزمات في دول الجوار ؟
- هل تستطيع الجزائر من خلال سياستها الحفاظ على أمنها القومي ؟

4/ حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الجوانب التالية:

أ- النطاق المكاني: سنتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعيتها على الأمن القومي الجزائري، مع إبراز الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية و الجو سياسية وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري، من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة، باعتبار أن الجزائر تعد دولة محورية على الصعيد العربي ، الإفريقي و المتوسطي ، لما تمثله من أهمية جيو-إستراتيجية، وقدتم اختيارنا للمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر و المتمثلة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء

ب/ النطاق الزمان :

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (2009،2018) بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفتها التهديدات الأمنية فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، والرجوع أيضا إلى ما عانته الجزائر في فترات سابقة جراء هذه التهديدات والى السياسات المنتهجة في تلك الفترة.

5/ الفرضيات: لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية· :

تحافظ الاستراتيجيات إدارة مناطق الحدود على الأمن القومي الجزائري .

الفرضيات الجزئية· :

-تفاقم الأزمات في دول الجوار ساهم في تدهور الأمن القومي الجزائري.

-غياب التنسيق الأمني بين دول المغاربية أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة.

-استطاعت الجزائر من خلال سياساتها و استراتيجياتها الناجحة الحفاظ على أمنها القومي.

6/ الدراسات السابقة:

تم التطرق لهذه الدراسة في العديد من الدراسات السابقة بشكل جزئي كمحاولة لتقديم أطر علمية أكاديمية تساعد على فهم التهديدات الأمنية الجديدة، و نذكر منها:

-ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، مذكرة لنيل شهادة .الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:سياسة مقارن (جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر) ،2010

-لخضر موساوي، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام)،2010 تتوزع هذه المذكرة على مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة .يعرض الفصل الأول وهو عبارة عن فصل تمهيدي الإطار النظري للدراسة، حيث يتناول فيه من خلال ثلاثة مباحث، مفاهيم الأمن، الأمن وظاهرة الإقليمية و مفهوم الأمن الوطني الجزائري ، أما الفصل الثاني يعالج فيه أهم التحديات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري التي يمكن أن تشكل رهانات للدولة الجزائرية، وذلك من خلال تقسيم هذه الرهانات إلى رهانات تقليدية مبحث أول :ورهانات حديثة في مبحث ثاني و في الفصل الثالث يبحث في الأطر الملائمة للتعامل مع هذه الرهانات، فيتناول الإطار العربي في المبحث الأول ، الإطار الإفريقي في المبحث الثاني والإطار المتوسطي في المبحث الثالث ثم ينهي الدراسة بخاتمة يلخص فيها أهم نتائج.

- كمال روابحي ، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إستراتجية و علاقات الدولية ، حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول خصص الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للأمن ،و الفصل الثاني التهديدات الامنية في المتوسط ، الفصل الثالث التداعيات التهديدات الامنية الجديدة على الامن القومي الجزائري .

ومن خلال ما تناولته الدراسات السابقة هو ما دفعنا إلى محاولة دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري بتركيزنا على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة ، ومن جهة أخرى حولنا إبراز قدرة الجزائر على التعامل مع هذه التهديدات من خلال مختلف السياسات المنتهجة.

7/ الإطار المنهجي للدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية و الأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة.

كما اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا مٍ وضوعياعً بر جمع الحقائق و البيانات و باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد استعنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري.

8/ الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا الذي يتكلم عن الأمن القومي نجد أن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إليه بالتفصيل وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والليبرالية التي تناولته من المفهوم الضيق و من الجانب الآخر نجد أن النظرية النقدية التي تناولته من المفهوم الموسع.

9/ الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **الإستراتجية :** مصطلح يوناني الأصل شائع الاستعمال، واسع المعنى متعدد الوجوه، ارتبط بفن الحرب و قيادة القوات العسكرية من الناحية التاريخية، ثم اتسعت مضامينها على فترات متلاحقة نتيجة تراكم الخبرات والمعارف حتى أصبحت ميزة للتفكير العالي المستوى، المسطر لتحقيق الغايات الكبرى والمصالح السامية لمن يتخذ الاستراتيجية نمطا تخطيطيا لتحقيق أهدافه.

تعددت استعمالات كلمة الاستراتيجية حتى شملت مختلف المجالات، فقد يوصف الموقع بالاستراتيجي، القرار استراتيجي، المنتوج أو السلعة، المورد، المشروع، التفكير و ما إلى ذلك من الاستعمالات.

ترتبط الاستراتيجية بالسياسة ارتباطا وثيقاً وتعتمد عليها وتستجيب لمتطلباتها، وتنفذ مهامها التي تسند إليها، حيث تهتم الاستراتيجية بجل المسائل المتعلقة بإعداد الدولة وقواتها المسلحة للحرب ومتطلبات القوة وتسخير كافة المقومات لتحقيق مصالح الدولة في حالة السلم.

- **المناطق الحدودية وخط الحدود** : تعرف المناطق الحدودية على أنها المنطقة المحاذية لخط الحدود الذي يفصل الدولة عن الدول المجاورة لها ، ومساحة هذه المنطقة تختلف من دولة لأخرى ، وبالتالي خط الحدود يعد محددا رئيسيا لنقطة بداية المنطقة الحدودية و لكنه لا يتطابق معها[1]

- **الأمن :**هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم[2]

- **الأمن القومي :**فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري[3]

- **التهديد الأمني :**يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد[4].

10/ تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من فصلين الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للأمن يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للأمن، حيث تناول المطلب الأول :مفهوم الأمن ، أما المطلب الثاني فتناول مستويات و أبعاد الأمن، أما المبحث الثاني :بناء مفاهيمي للتهديدات

---

[1] د ايمان رجب ، **مقال عن إدارة المناطق الحدودية : المداخل النظرية واعتبارات السياسية** ، الملف المصري ، العدد 46 ، جويلية 2017 ، ص 1.

[2] عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص46 .

[3] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991، 2008)**، ط1 ، الجيزة المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010 ،ص 14

[4] عمر بعزوز،" **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر في إطار العولمة**" مجلة الفكر البرلماني .العدد 06 ،جويلية 2004 ، ص117 .

الأمنية الجديدة، حيث تناول المطلب الأول :مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له، المطلب الثاني: تناول طبيعة التهديدات الأمنية .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى دراسة التهديدات الأمنية الجديدة في المناطق الحدودية ، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية ، حيث عالج المبحث الأول منها المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود أما المبحث الثاني فقد تناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري و فيما يخص المبحث الثالث فقد تم التركيز على الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الجزائر لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة في المناطق الحدودية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ، لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي[1]

أولا: الأمن لغة:

تناولت الدراسات و المعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن"، مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف مساويا لغياب الخطر ، متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"، في صيغ مختلفة، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجر عنه من راحة النفس، فباستثناء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني ،فان كلمة "الأمن"،وحدها قد وردت خمس مرات هذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امنين"،ومنها ثلاث مرات ذكر فيها " الأمن"بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالي:

﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾[2] ﴿ولقوله كذلك هم من بعد خوفهم أمنا﴾ ﴿وقوله الأنعام أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا﴾[3] ،ومنه الأمن ضد الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها :زوال الخوف و الطمأنينة الحفظ عدم الخيانة ،الثقة ، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن[4]

---

[1] سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده :دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، . العدد 19 ،ص 9.

[2] الاية 4 سورة قريش، **القران الكريم.**

[3] الآيتين (81) (82) سورة الأنعام، القران الكريم.

[4] ممدوح شوقي كامل،الأمن القومي و الجماعي الدولي،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1985 ،ص28 .

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية إلا انه اخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية و مستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

* تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بان تعريف الأمن هو:"حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة أجنبية."

يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[1]"

* أما روبرت ماكنمارا (*Robert Macnamara*) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله :" لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي ،الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية "[2]

فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن.

* أما باري بوزان (*Barry Buzzan*) ، وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطه على انه:" غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع".يعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية، ويراه أيضا انه:" العمل على التحرر من التهديد ، وفى سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي اعتبرها معاديه في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جمله من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بـ" العمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك انه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا "ونجد كذلك الأستاذ ارنولد والفرز (*Arnold Wolfers*) ، الذي سار في نفس هذا الاتجاه و لكن مع بعض

[1] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، ط1 ، الجيزة المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010 ،ص14

[2] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، ترجمة :يونس شاهين**، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 ،ص39

التفسير لقضية غياب الخوف، حيث يؤكد" الأمن" هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم[1].

من خلال هذه التعريفات وعلي الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف شامل "للأمن"،حيث يمكن القول بأنه:"قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم و في وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر و المستقبل "

من خلال استعراض التعريفات السابق للأمن ، يمكن لنا استخلاص ثلاثة صفات رئيسيه للأمن وهي:

- **النسبية:** بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد امن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

- **الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف علي عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعه من الإبعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية..... الخ.

-**الديناميكية:** بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسالة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن و هي:

أولا: مستويات الأمن:

1-الأمن الوطني القومي (*Sécurit National*):

يعرفه أمين هويدي:الأمن القومي لأي دولة هو عبارة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ علي كيانها ومصالحها في الحاضر و المستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية.[2]

ويتمحور المستوي الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة .

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

---

[1] عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص46 .

[2] أسس و مبادىء الأمن الوطني ، شوهد : 2018/01/15 على: www.moqatel.com

- **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، و الدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية.

- **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يري أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد إقتصادية إجتماعية وثقافية

-يرى روبيرت متكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه **"جوهر الأمن"**حيث قال: **" الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه،والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن."** ويربط ماكنمارا بين الأمن و التنمية وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل الأبعاد الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني نجد أنها تركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الدولة للأمن[1]

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من التهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري[2].

2- الأمن الإقليمي (*sécurité régionale*):

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسيه ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينه تحت مظلة الاتحاد السوفيتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينه، و ارتبط نظام الأمن القومي بتوجهات فكريه في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها[3]

- **المدرسة الإقليمية** التي نشأت لمواجهه فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعاليه للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى أقامه حكومة عالميه تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحرب.

---

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، ، تخصص **:**سياسة مقارنة، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2010 ، ص15 .

[2] لخميسي شيبي، المرجع السابق الذكر، ص14

[3] ليندة عكروم، المرجع السابق الذكر ، 2010 ، ص55

* ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعه من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعه من المصالح والأهداف المشتركة ، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصاديه وعسكريه كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي يعرف أيضا الأمن الإقليمي على انه "مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهه مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[1]"

يعمل النظام الإقليمي على تأسيس مجموعه من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح و غايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذالك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي انطلاقا من توافق الإيرادات والمصالح الذاتية و المشتركة.

3- الأمن الدولي (*sécurité International*):

إذا كان الأمن الإقليمي يحصل في إطار منطقة أو إقليم معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد بداية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالميه أخرى، ومع بداية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبه الأمم لمنع نشوب الحروب و احتوائها، و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائل الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[2]"

ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وسائله وغاياته وثائق دوليه ملزمه التطبيق والتنفيذ.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**،ط1 ، لبنان :دار النهضة العربية، 2008 ، ص123

[2] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، غير منشورة ،) جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،(2014 ، ص45

ثانيا :أبعــاد الأمن:

من خلال تعرضنا لمفهوم الأمن ومستوياته تبين وجود عدد من الأبعاد الأمنية المترابطة والمتداخلة ، والتي تشكل في مجملها مجموعة الوسائل والقدرات المتاحة لتحقيق الأمن، وعلى غرار مستويات الأمن تختلف الأهمية النسبية لكل بعد أمني من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف خصائص الدول وطبيعة التغيرات الحاصلة في هيكلة النظام الدولي، وهذه الأبعاد هي:

1-البعد السياسي:

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو ذو شقين :سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة ، فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، والتداول السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية و الاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية و احتياجات الدولة، دون الخضوع لأي ضغوط خارجية، بالإضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر ها قوتها[1].

2-البعد الاقتصادي:

ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها،وعليه فتحقيق الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة الضرورية لحياتهم[2]

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن دخول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى زيادة القوة، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة، والاقتصاد ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية، كما أن البعد الاقتصادي يعوض ضعف البعد الجيوبوليتيكي، ذلك أن القوة الإقتصادية من المتغيرات التي يمكن تنميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية[3]

---

[1] David Allen Baldwin,Security studies and the end of the cold war، world politics, vol 01, n°48, (October 1995) , p123.

[2] محمد مسعود بونقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العرب**ي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات (الدولية،غير منشورة ،)كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، (2014) ، ص61 .

[3] محمد مسعود بونقطة، **المرجع السابق** ،ص62 .

3- البعد العسكري:

إنه أكثر أبعاد الأمن فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة، وتعرضها لأخطارو التهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمها لدولة أخرى الدولة الغازية، أو تقسيمها لدويلات، وقد تلجأ الدولة الضعيفة عسكريا إلى دولة إقليمية أو كبرى لحمايتها وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى انتهاك تلك الدولة الكبرى لأمنها الوطني

إن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطا شديدا، فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهما استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى الحد من حجم القوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي[1]

4-البعد الاجتماعي:

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمن ذاته وغيره، فردا كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات، باعتباره القوة الفاعلة للأمن، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات.

فإن" الأمن "*Robert Maknamara*" " وبحسب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمارا هو التنمية "ويعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 التنمية بأنها "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، فالبعد الاجتماعي للأمن لا يقل أهمية عن الأبعاد الأمنية الأخرى، بل ومن غير المجدي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي وغيره من الأبعاد الأمنية.

5-البعد البيئي:

البيئة تعني تحديدا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء دواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[2] .

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي و انقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية

[1] عبد المنعم طلعت، ترتيبات **الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد**، السياسية الدولية، لعدد 129 ، جويلية 997 ، ص 12.

[2] محمد كمال التابعي، **التنمية البشرية المستدامة... المفهوم والمكونات ، مفاهيم**، العدد 14 ، فيفري 2006 ، ص 25.

منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في تغذية البطالة، اللاجئين و الهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهية، تضاف إلى ذلك الأوبئة و التي أخطرها مرض السيد أو فيروس نقص المناعة لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا يوجد علاج ضده، إذ يعد أخطر الأوبئة لانعكاسه سلبا على الاقتصاد، والتنمية، والأمن، والاستقرار السياسي

6-البعد الشخصي الفردي:

لقد أصبح الأمن الشخصي مهددا على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة، والتي ظهرت جليا في هجمات 11 سبتمبر 2001 ، وتطور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيرها، والتي أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى وتشكك في استمراره وبقاءه .وهو ما أنعكس سلبا على بقية الأبعاد الأخرى نظرا لتكاملها و ارتباطها[1]

المبحث الثاني :بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

يمكن النظر للأمن من منظور التهديدات التي يتعرض إليها ، لوجود علاقة تأثير متبادلة بين الأمن والتهديد، فالشعور بالتهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.

المطلب الأول :مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

أولا :مفهوم التهديد الأمني :إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر[2] التهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا،أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية فهو **":**بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحله يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط خارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الإطراف الأخرى للتهديد[3] فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التهديد(داخلية،خارجية) و وصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات و طبيعتها و أنواعها، وبين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهه هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات فقط يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع، مثل الدفاع الجماعي ، الأمن الجماعي، الأمن المشترك...الخ،

[1] محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق ، ص68

[2] عمر بعزوز، المرجع السابق ، ص117

[3] سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق ، ص 27،28.

كما يمكن المزج بين مجموعه من الصيغ لمواجهه التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها وتبعا للبيئة التي تتأثر بها

ثانيا :مفاهيم المشابهة للتهديد الأمني :من المفاهيم التي تتداخل في مفهومها مع التهديد لتعلقها هي الأخرى بمفهوم الأمن، منها مفهوم الخطر، التحدي.

على انه (لغة") كل مهدد محتمل الوقوع، و إمكانية "le risque" الخطر "le petit robert" عرف قاموس التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان "ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات[1].

فالخطر هو المرحلة الأولى لأدراك التهديد، وعند الوصول لأدراك الخطر نكون بصدد التحدث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه[2]

من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد"التحدي"، هذه الأخيرة عرف حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة ب " **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظريه في المفاهيم والأطر) "على أنها "المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها،وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها، وقد تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوى التهديد.**

كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، الصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديدات ، ويكون تأثير مباشرا في الأمن،أما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي[3]

المطلب الثاني :طبيعة التهديدات الأمنية.

أولا :أنواع التهديدات الأمنية :تتنوع توجهات الباحثين و الدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية ، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسة للتهديدات هي:

1- تهديد الهجوم العسكري.

2- تهديد النشاط الإجرامي.

3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت و التدهور البيئي، التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل ، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي ،و إما كفئة بحد ذاته

[1] ليندة عكروم، المرجع السابق ، ص24

[2] مرجع سابق ، ص24

[3] سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق ،ص28

كما تختلف درجة التهديد وصوره، فيمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1-التهديدات الفعلية: هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2-التهديدات المحتملة: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3-التهديدات الكامنة:هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح

4-التهديدات المتصورة :هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية . بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات و المستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاو ت.

ثانيا :عناصر تحليل التهديد الأمني :إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر و أنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية.

1-طبيعة التهديد :يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2-مكان التهديد :يقصد به اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي ، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.

3-زمان التهديد :مدى تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى إستمراريته (مؤقت-مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.

4-درجة التهديد :مدى قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد و خطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

5-تعبئة الموارد:ترتبط حشد بحجم وخطورة التهديد ، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوءه إتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث الموارد والجهود للحد من تأثير أبعاده[1]

[1] سليمان عبد الله حربي، المرجع السابق ،ص 29

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية

و الإستراتيجيات المعتمدة من قبل الجزائر

المبحث الأول :المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود.

المطلب الأول :مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

لكل دولة عقيدة أمنية هذه العقيدة لها جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية و الجيوبوليتكية والأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها وتشكلها، فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية ، والشخصية الجزائرية ،إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثبت على أصوله و مبادئه الوطنية، وتعد **الثورة التحريرية الجزائرية** ضد الاستعمار الفرنسي بأفكاره ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال[1]

لقد ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي الاجتماعي و الاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، و حدود و مجالات الحركة و الفعل السياسي و الأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي.

كما تلعب العوامل **الجيوبوليتيكية** دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائري الإستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، باعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا و إستراتيجيا هما الإتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، و باعتبارها دولة متوسطية محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتيكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون من كشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الإعتبار هذه الإنكشافات الأمنية.

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائر المتنوعة، جعلها تبحث على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا و إقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

[1] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(تخصص :علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015، ص229

كما يعد البعد **الإيديولوجي**ركز ً أساسياً في العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية وهو ما أكدت عليه المواثيق الوطنية لسنوات 1989 ، 1976، 1964 وهي مراجع أساسية تؤكد على أنَّ الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الإستقلال التام والقضاء على الاستغلال[1].

وفي إطار هذه الإيديولوجيات تبنت العقيدة الأمنية الجزائر مناصرة حركات التحرر في العالم ومناصرة القضية الفلسطينية والمحافظة على الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهود التنمية الوطنية، وبالرغم من سعيها نحو البروز كقوة إقليمية إلاَّ أنَّ الجزائر بقيت متمسكة بمبدأ الرفض التام لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو الدخول في تحالفات عسكرية، إلاَّ أنه ومع بداية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية التي تزامنت مع أحداث 05 أكتوبر 1988 دفعت بالجزائر إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة.

فالعقيدة العسكرية الجزائرية :فهي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الأمنية الجديدة.

حيث ينتهج الجيش الوطني الشعبي عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي إمتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خبرة كبيرة وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على" تيقنتورين "فيفري 2013 تبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية[2]

ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب إقليمية أو دولية تهدد أمن و سلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجوعات الدولية في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة08 بأن الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة ، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

---

[1] الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1982 : بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**،دون طبعة. ج1 ،الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، ، 2007 ص10 .

[2] سارة بودح ، **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)** ، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015)، ص20 .

و في دستور فيفري 1989 فقد جاءت المادة : 24 تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية ، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية .أما المادة : 25 تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية .ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه ألغى دعم الفلسفة الاشتراكية لكنه يبقى حاميا لحدود الوطن وإقليمه وسيادته، أما دستور 1996 فعرف صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية :25-26 [1]

و**العقيدة العسكرية الجزائرية** هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود . وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، و أكتفت بالموافقة على التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير ، و عموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية[2]

ويعتبر متغير" عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية وتبرر هذا التصور بـ:

-أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، و بالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية و تحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية،كذلك استنزاف أموال الجزائر و نقل الفوضى إليها.

-أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية، بين أطراف النزاع.

-كما أن تجارب التدخلات عسكرية في العالم تمت باسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تعقيدا[3]

[1] سارة بودح ، المرجع السابق ، ص 20،21.

[2] كمال روابحي ، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إستراتجية و علاقات الدولية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018 ص 53.

[3] زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**، (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة 2014) ص09.

المطلب الثاني :الاحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية.

تطورت مهام الجيش الشعبي الوطني عبر مراحل بناء الجزائر منذ الاستقلال و حتى اليوم و كيف مهامه على حسب التهديدات و التحديات و تطورها، هذا ما دفعه إلى التوجه نحو العصرنة و الاحترافية كخيار لا بديل عنه ، هذه العصرنة التي يفرضها وزن الجزائر على الساحة الدولية من خلال إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية و موقعها الجغرافي المتميز و حجمها كأكبر دولة في إفريقيا و أقوى دولة في إقليم شمال إفريقيا ما يفرض عليها دورا قياديا يجب أن تلعبه و تتحمل مسؤوليته ،و هو ما جعل الاحترافية الشغل الشاغل لقيادة الجيش الوطني الشعبي، و يعود التفكير هذا لمصدر السياق الجيوستراتيجي من خلال بروز أشكال جديدة للنزاعات و الحروب الإثنية وتأثيرها و بروز الحركات الإرهابية الوطنية و العبر وطنية و تأثيرها على الأمن الوطني،كذلك التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة خاصة العتاد العسكري"الذكي "، و الذي يبقى بمثابة عنصر ضروري و أساسي لإنجاح أية مهام توكل للجيش.

وتكون بداية الطريق نحو الاحترافية هو الاعتماد بشكل كبير على القوات العاملة و المتعاقدة ،و التقليل شيئا فشيئا من الاعتماد على عناصر الخدمة الوطنية في تكوين الجيش ،كذلك تطوير و تحيين برامج التكوين العسكري ، والقيام بالتدريبات و المناورات المشتركة حيث شاركت الجزائر منذ 2005 في المناورات السنوية الكبرى التي تشرف عليها قوات الأفريكوم بمشاركة 15 بلدا إفريقيا و أوروبيا بتعداد 1200 عسكري منهم 600من القوات الخاصة الأمريكية" فلينتوك" 10 و 400 عسكري إفريقي من بينهم قوات جزائرية ،و ترمي هذه المناورات لى القاعدة ،و التهريب المنظم عبر الحدود بمختلف أنواعه، سواء الهجرة غير الشرعية أو السلع، كما أجرت القوات البحرية الجزائرية مناورات دامت 3 أيام في ميناء الجزائر مع البحرية الأمريكية، وشاركت المدمرة قاذفة الصواريخ الأميركية" أرلاي بارك دي.دي.جي 51 " -في المناورات، التي ركزت خصوصا على الأمن البحري وكل ما هو مرتبط بالهجرة السرية، وتهريب المخدرات[1]

يتكون الجيش الوطني الشعبي من قوات برية و التي تعد الركيزة الأساسية تمثل86.39 % من تعداد الجيش قرابة (14ألف عنصر)، أما القوات الجوية فتمثل ما نسبته 09.52 % (14 ألف عنصر) ، أما القوات البحرية فتمثل 04.08% (6000 عنصر)و تنتشر هذه القوات على المستوى العملياتي على كافة النواحي العسكرية بما يضمن تغطية الإقليم الوطني لاسيما المناطق الحدودية منها[2]

---

[1] مراد فيصل،**التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو -أمنية للحدود**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014)، ص95.

[2] منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري(2011 - 2006)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع .التنظيم السياسي و الإداري، (جامعة الجزائر، 2010)، ص265

أما في مجال التسليح فتعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للسلاح خاصة من روسيا حاليا بعد الإتحاد السوفيتي الذي كان المصدر الوحيد للسلاح الجزائري ،و لعل أكبر صفقة سلاح وقعتها الجزائر مع روسيا هي تلك التي وقعها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لروسيا سنة ، 2006 و التي بلغت قيمتها 7.5مليار دولار.

كما تم تزويد الجزائر كذلك في سنة 2010 في إطار هذه الاتفاقية ب 38 نظاما مضادا للطائرات من نوع (بانتسير أس 1) ، لكن الجزائر و بعد تخفيف الحظر الغربي الغير معلن لتصدير السلاح إليها بعد أزمة العشرية السوداء ، فإنها في السنوات الأخيرة بدأت تنوع من مصادر تسلحها (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا، أوكرانيا) ، فحسب تقرير *SIPRI* للمعهد السويدي للسلم و اعتبرت الجزائر سنة 2011 الدولة الإفريقية الأكثر تسلحا رغم الأزمة الاقتصادية إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يقارب 44 % أي ما يعادل 2.5 مليار دولار.

قد الجزائر قد طلبت خلال سبتمبر2016 سربا من طائرات سوخوي 30 بقيمة نصف مليار دولار ، وأكدت الجريدة الاقتصادية الروسية أن الجزائر طلبت 40 طائرة مروحية قتالية من نوع Mi-28NE التي تنصف من الطائرات المروحية المتطورة في مجال الحروب ، والقيمة المالية هي 700 مليون دولار، وفي نفس الوقت، واتفقت الجزائر مع روسيا إقتناء طائرات مروحية من نوع Mi-26T2 التي تعتبر أكبر طائرات مروحية في العالم للنقل، وستطلب ثمانية طائرات أخرى من هذا النوع، وكل طائرة تساوي 18 مليون دولار، وسيناهز المبلغ 150 مليون دولار

و كتبت جريدة " تو سير ألجيري " الجزائرية الناطقة بالفرنسية أن الجزائر طلبت خلال ستة أشهر الأخيرة من 2016صفقات أسلحة بقيمة مليارين و 800 مليون دولار ، وتضيف أن الجيش الجزائري تابع باهتمام دور الأسلحة الروسية في الحرب ضد داعش والمعارضة في سوريا، وتأكد له قوة الأسلحة الروسية الجديدة، ووقعت الجزائر على هذه الصفقات المرتفعة رغم تراجع عائدات النقط بانهيار أسعاره خلال السنوات الأخيرة إلى ما دون 40 دولار للبرميل ، حيث لم تتأثر بتراجع موارد البلاد النفطية إلى النصف منذ ثلاث سنوات ، وقد قدرت ب 11 مليار دولار خلال 2017 ، واحتل الجيش الجزائري المركز الثاني أفريقيا بعد الجيش المصري في ترتيب أقوى جيوش العالم في سنة 2016 ، وفقا لموقع Global Fire Power المختص بالدراسات العسكرية و الإستراتيجية، بينما جاء في المركز 26 عالميا .

وتبرر الجزائر هذه الصفقات بالدفاع عن حدودها الشاسعة ومواجهة المخاطر التي تهددها في أجواء إقليمية متفجرة منها ما يجري في تونس وليبيا والوضع الهش في مالي و النيجر، المنطقة التي تنشط فيها حركات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[1]

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار لعام2014 وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات حيت تشكل حوالي 15 % من الميزانية العامة للجزائر[2]

يضم الجيش الوطني الشعبي كل الفروع العسكرية المسلحة ممثلة في القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية و قوات الدفاع الجوي عن الإقليم و الحرس الجمهوري و قوات النخبة و الدرك الوطني ، تحت إشراف قيادة هيئة الأركان برئاسة أحمد قائد صالح قائد الأركان نائب وزير الدفاع الوطني، أحتل الجيش الجزائري المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا من حيث تعداد العناصر الجاهزة والمستعدة للقتال ب 512ألف جندي، فيما حل في المرتبة الثانية عربيا و 25 عالميا من حيث القدرة القتالية والتجهيزات، سنة 2017.

المطلب الثالث :الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود.

يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حاليا خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة حيث بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي بداية 2011-2012 سارعت الجزائر إلى غلق - الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية.

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع ليبيا،تونس،مالي بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة دفع إلى الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب ،و تم وضع وحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة" غدامس "الليبية،و تم إرسال وحدة أخرى" نحو برج باجي مختار "لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين الجزائر ،مالي وموريتانيا .

إن كل هذه الترتيبات التي قامت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي و الأجهزة الأمنية تستدعي ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع، و التي رصدت الجزائر ضمن قانون المالية لسنة 2012 ما يقارب 825.860.800.000 دج ،كما حضيت المديرية العامة للأمن الوطني بميزانية إضافية اقتطعت من ميزانية

[1] رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة ،تاريخ النشر 29 مارس 2016 ، على الموقع: : http ://cutt.us/9roXA

2 وليد عبد الحي ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ، ط1 ، عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع - 2015 4 ، ص ص4

وزارة الداخلية أدرجت ضمن قانون المالية الخاص بسنة 2013 قدرت ب566.450.318.000 دج،كما تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية توجه للتكفل بالمهاجرين الأفارقة بمراكز الإيواء إلى غاية2014[1]

وقد قام الجيش الوطني الشعبي بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود لتتولى مهام الدفاع من خلال:

-الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.

-مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم.

-منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود.

-الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود.

وتتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال:

-مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.

-الوقاية و قمع الهجرة غير شرعية.

-مراقبة نشاطات عصابات التهريب.

-المشاركة في محاربة تهريب المخدرات.

وقد قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي باقتناء معدات خاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة ،و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه وعددهم ، 20 ألف في 2015 تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي، و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطن

المبحث الثاني :تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائر.

المطلب الأول :انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر.

عانت الجزائر كثيرا من ظاهرة الإرهاب الهمجي وتصدت له وحدها في أواخر القرن الماضي ودفعت ثمنا غاليا من أجل المحافظة على كيان الدولة الجزائرية، في ظل عدم إكتراث إن لم نقل تواطؤ دولي.

إن كل سلوك عنيف لا يعد عملا إرهابيا إلا إذا توافر على مؤشرات تدل علية، فإن العمل على تبسيط الفعل الإرهابي وحصره في العنف السياسي، يكذبه الواقع الدموي الذي عاشه الشعب الجزائري، وتكذبه كل مؤشرات الفعل الإرهابي في الجزائر، والتي يمكن أن نذكر أهمها في النقاط التالية:

[1] مراد فيصل، **المرجع السابق** ،ص99

-الدعاية ونشر الرعب بين المواطنين :عمدت الجماعات الإرهابية من خلال البيانات والتحركات السرية داخل الأحياء والقرى إلى محاولة تجنيد المواطنين إلى صفوفهم عن طريق الإقناع، المبني على التضليل، وذلك بتقديم مشروعهم الإرهابي إلى المواطنين على أنه مشروع إسلامي يقوم على الجهاد ضد نظام الحكم الكافر وتقويض قواعده، وتصفية كل من يسانده، حتى وصل الأمر ب " ضباطهم الشرعيين "إلى إباحة وتبرير المجازر الجماعية أمام أعضاء الجماعة والمتعاطفين معهم من خلال تكفير الشعب بأسره.

-الاغتيالات النوعية :باشرت الجماعات الإرهابية عدة عمليات اغتيال نوعية، استهدفت عناصر الأمن من شرطة، درك وجيش، نذكر منها:

-اعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس خلف 43 ضحية و 38 جريح، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، أين اعتبرتهلرد ً ا على تصفية الجيش الجزائري لعدة قيادات من التنظيم.

-اعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركي في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسئوليته عن العملية.

-الاعتداء الذي وقع" بتينزاواتين" بمنطقة" تلوغات" على الحدود الجزائرية المالية يوم 30 جوان ، 2010 أين نفذت مجموعة إرهابية انطلقت من مدينة غاو المالية إعتداء على فرقة للدرك الوطني كانت في مهمة حراسة الحدود، حيث لقي 11 دركي مصرعهم و إختطاف المرشد" واغي يدع"، كما تم الاستيلاء على سيارتين رباعيتي الدفع تابعة للدرك الوطني، ثم الفرار إلى شمال مالي[1]

-الهجوم الانتحاري ضد مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني بولاية ورقلة بواسطة سيارة مفخخة من نوع (*Toyota hellux*) بتاريخ 29 جوان 2012 ، وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد مسئوليتها عن الإعتداء الذي خلف قتيلين وثلاثة جرحى في صفوف الدرك الوطني.

-عمليات الاختطافات ضد الأجانب والمواطنين الجزائريين وتعتبر حادثة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق و إعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظم القاعدة العالمي بداية مرحلة الاعتداءات على الدبلوماسية الجزائرية، لتتكرر الحادثة بعد اختطاف دبلوماسيها في مدينة غاو شمال مالي الأمر الذي أدى بالجزائر إلى تنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسييها من ليبيا بعد ورود معلومات مؤكدة عن محاولة اختطافهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1] زكريا بودن ، **المرجع السابق** ، ص ص105 ،106

-ولم تقتصر عمليات الاختطاف على المواطنين والدبلوماسيين الجزائريين فحسب بل شملت الأجانب المقيمين داخل الأراضي الجزائرية، حيث سبق وأن قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف حوالي أربعون سائحا أجنبيا من جنسية ألمانية في الصحراء الجزائرية قبل أن تنظم إلى تنظيم القاعدة العالمي، بالإضافة إلى عملية اختطاف هارفي غورديل متسلق الجبال الفرنسي بمنطقة القبائل، وهي اختطافات قد تخلق أزمات دبلوماسية بين الجزائر والدول التي ينتمي إليها الأجانب المختطفين.

-تدمير وتخريب المنشات الحساسة :كما لجأت الجماعات الإرهابية إلى تدمير كل ما يرمز إلى سيادة الدولة، من النقاط الحساسة في الدولة إلى المرافق والمنشات العمومية،كالسكك الحديدية و الجسور والمطارات، وتخريب وحرق كل الهياكل والمشاريع العمومية .كل ذلك تهدف كسر البنية التحية وإلحاق اكبر دمار بالدولة الجزائرية.ومثال على ذلك ما حدث من اعتداءات منها:

-الاعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء التي يقودها مختار بلمختار– بلعور- بتاريخ 16 جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية" تيقنتورين"، وقد تم احتجاز حوالي 650 رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن من الجنسية الجزائرية والقضاء على 29 إرهابيا من منفذي العملية والقبض على ثلاثة آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة الخاطفة.

-إستهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي ، 2013 في ولاية البويرة، وقد استهدف الهجوم العمال المكلفون بحراسة الأنبوب تهدف تفجيره.

-الاعتداء الذي وقع بتاريخ 19 أفريل 2014 بولاية تيزي وزو بمنطقة" إيبودرارن"، خلف 13 قتيل و 16 جريح، وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، من خلال رسالة بعث بها عبد المالك دروكدال[1]

المطلب الثاني :تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الأمن الوطني.

إذا ما نظرنا إلى الجزائر فنجد أن هذه الأخيرة و نتيجة للخصائص الطبيعية التي سبق ذكرها من شساعة المساحة و طول الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة و صعبة التضاريس و المناخ ما يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة الكاملة عليها و بالتالي انكشافها،،ما جعلها أرضية خصبة لنشاطات غير قانونية تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في الصحراء الجزائرية و لها ارتباطات إقليمية خاصة في دول منطقة الساحل الصحراوية و هو ما جعل الجزائر تواجه تحديات حقيقية في ضبط حدودها الجنوبية و مواجهة

[1] زكريا بودن ، **المرجع نفسه**، ص107

هذه الشبكات الإجرامية العبر دولية التي تخترق الإقليم الجزائري و تقوم بعمليات التهريب و تجارة الأسلحة و المخدرات و التجار بالبشر و التهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى نحو الجزائر، كما تعاونت هذه الشبكات مع الجماعات الإرهابية خاصة أمراء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الحركات الجهادية و الوطنية المسلحة في الساحل لتأمين نشاطها،و هو ما يشكل رهانا حقيقيا للأمن القومي الجزائري[1]

من أبرز العوامل التي ساعدت كذلك على انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الجزائري و ارتباطها بمنطقة الساحل هو بيئة النزاع و عدم الاستقرار في دول المنطقة خاصة في مالي و النيجر ، وليبيا و انتشار الجماعات المسلحة، لحركات الانفصالية في ظل عجز الدولة إن لم نقل غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق والسلطة في تلك المناطق تعود لتلك الجماعات.

ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تجارة المخدرات والأسلحة وظاهرة التهريب تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

1-تجارة و تهريب المخدرات :حيث تعتبر تجارة المخدرات أكبر مشكل يواجه الجزائر و يهدد أمنها القومي بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة و التي هي في ارتفاع مستمر و تعد الحدود الجزائرية– المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم،كون المغرب من أكبر المنتجين العالمين لنبتة القنب الهندي حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تهريب المخدرات في ارتفاع مستمر فقد بلغت الكمية المحجوزة خلال العشر الأشهر الأولي من سنة 2012 130طن و هي تمثل الضعف ب 47 مرة عما تم حجزه سنة 2011 أما في النصف الأول من سنة 2013 فقد بلغ حجم المخدرات المضبوطة من قبل مصالح الأمن 50 طن"، كما تم حجز 14 طن من القنب الهندي خلال الفصل الأول لسنة 2017 نسبة 75.86 % منها بغرب الوطن حسب حصيلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات الذي أشار إلى ارتفاع كمية المواد المهلوسة المحجوزة ، و أشارة التقارير إلى أنه تم تسجيل نسبة 08.11 % من الكمية المحجوزة بجنوب الوطن و % 27.1 بشرق الوطن و% 90 بالوسط ،فيما يخص المخدرات الصلبة ارتفعت كمية الهروين المحجوزة من 44.014 غرام في بداية 2016 إلى 166.25 في نفس السنة أي ارتفاع بنسبة % 31.14 ،فيما يخص المهلوسات أشارت التقارير إلى ارتفاع الكمية المحجوزة من 215.081 إلى 314.984 قرص مهلوس خلال نفس السنة) (2016أي ارتفاع بنسبة45.46%

أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع .وفي

[1] مراد فيصل، **المرجع السابق الذكر**، ص71

الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات، كما تعتبر الحدود الجنوبية ممر لمادتي الكوكايين والهروين المهربين من طرف شبكات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا الذي يعتبر طريقا دوليا لتجارة المخدرات باتجاه أوربا مرورا بالجزائر،و بالموازاة مع هذه الكميات المضبوطة فإن المشكل الأكبر يتمثل في ارتفاع مخيف لنسبة تعاطي المخدرات في الجزائر 300) ألف مدمن حسب التقديرات،لكن العدد أكبر من ذلك بكثير (خاصة و أن الفئة الأكثر تعاطيا لها هم الشباب ،و ما ينتج عن هذه الظاهرة من جرائم أخرى نتيجة للإدمان من سرقة ،قتل ،خطف،و هو ما يعتبر تهديد للأمن المجتمع الجزائري.كما صارت عائدات تجارة المخدرات مصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية

2-تجارة و تهريب الأسلحة:

أصبحت منطقة الساحل منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود ، حيث حولت الصراعات السياسية في دول المنطقة و الصراع حول السلطة،و ضعف الدول إلى تحويل المنطقة إلى مركز رئيس لتجارة الأسلحة ،و في بعض الأحيان كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع تدير عمليات تهريب السلاح.كما يتضح من حالة الحاج" بوتو "تاجر السلاح المعروف الذي كان يسيطر على تجارة الأسلحة في الصحراء الجزائرية و المهربة من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية.

لقد ساهم تصاعد وتيرة النزاع في شمال مالي من حجم تجارة الأسلحة و تدفقها نحو الإقليم نتيجة للصراع في ليبيا نتيجة لفتح مخازن الأسلحة من طرف النظام الليبي ،ما أدى إلى عمليات نهب و تخزين لها، و من ثم تهريبها عبر الحدود من طرف المنظمات الإجرامية أو الإرهابية نحو الساحل و عن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تتجاوز 80 مليون قطعة ،أما عن محاور تهريبها فتتم عبر المحاور التالية:

-من النيجر نحو مالي ثم الجزائر،أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر.

-من القرن الإفريقي نحو التشاد و من تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة.

-ومؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل و من ثم نحو الجزائر شرقا وجنوبا[1]

[1] محمد طالب أبصير ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** .رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات، جامعة الجزائر، 2010ص11.

3-ظاهرة التهريب و أثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري:

تشهد ظاهرة التهريب تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة ،و التي شهدت فيها المنطقة حالة من الانفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة،و هو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية و تهميش مسألة تأمين الحدود، هذه الظاهرة التي تستنزف طاقات و شريان الاقتصاد الوطني رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة والأجهزة الأمنية لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية،الغربية و الجنوبية[1]

ومن الإحصائيات نجد أن السلطات الأمنية تمكنت من الإطاحة بنحو 60شبكة تضم أكثر من 450 مهربا منذ بداية 2017 ، و استغلت شبكات التهريب النشاط عبر الحدود الشرقية و الجنوبية لتكثيف نشاطها من خلال تهريب كميات هائلة من الوقود الذي يعتبر اكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر فحسب الإحصائيات يتم تهريب ما نسبته 25 %من الإنتاج الوطني ما يعادل 1.5 مليار لتر سنويا أي خسارة 1.3مليار دولار سنويا للدولة بالإضافة إلى منتجات أخرى مدعمة أسعارها والذي يستنزف الاقتصاد الوطني وهذه الجماعات كانت تنشط في العديد من المناطق الحدودية أهمها الطارف وسوق أهراس و تبسة والوادي وتمنراست وعين قرام وبرج باجي مختار.

المطلب الثالث :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر.

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الجديدة التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوربا، ومن الدول الإفريقية نحو أوربا مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، ولا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدون التطرق إلى امتداداتها وارتباطاتها الإقليمية خاصة دول الساحل والفضاء المتوسطي الذي يعد أهم منطقة وفضاء للهجرة غير الشرعية.

-قد تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الأفريقي بشكل كبير في السنوات 2011-2017 الأخيرة، حيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون بلدانهم بحثا عن الحلم الأوروبي ما بين 65 ألف و 20 ألف مهاجر في السنة[2]

[1] بوطالب براهيمي،**مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر** .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر، 2011 ، ص152.

[2] علي بوشربة و بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة.**،مجلة الجيش الجزائر العدد 618 جانفي 2015 ، ص39

من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية الوافدة من إفريقيا ما وراء الصحراء نحو الشمال،نجد الهروب من النزاعات والحروب الأهلية التي تعصف بدول إفريقيا،كذلك الفقر و موجات المجاعة التي ضربت معظم الدول الإفريقية،كذلك قوة الضغط الديمغرافي فالقارة السمراء تظم حوالي 800 مليون نسمة ،أي ما نسبته % 13.5من سكان العالم،و البطالة و التهميش أيضا لعبت دورا رئيسا في هجرة الأفارقة الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم.

وما يلاحظ على هذه الظاهرة ظهور العنصر النسوي و الأطفال ضمن أفواج المهاجرين غير الشرعيين وهو ما زاد من مستوى التعقيدات و التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة،بسبب استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الإجرامية في شبكات الدعارة و المتاجرة بالبشر و الأعضاء البشرية، كما أن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول إلى الدول الأوروبية يشكلتحدياً اقتصادياً تسعى الدولة جاهدة إلى مجابهته.

وتعد الجزائر الوجهة الرئيسة و المعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوربا، و البداية تكون تحديدا عبر ولاية" جانت"، و التي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر و مالي وبوركينافاسو،وحتى من" الطوغو "و غانا،و من ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا و منها نحو أوربا الغربية، و يعتبر هذا المنفذ واحدا من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما" عنابة "للتوجه نحو سردينا الإيطالية أو" وهران "للتوجه نحو إسبانيا،وذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة[1]

تعتبر الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية كبيرة و يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

* صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية فالكثير من المهاجرين يقضون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش والضياع وسط الرمال.

* تهديد امني يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية و الجماعات الإجرامية العبر وطنية.

* المتاجرة بالمخدرات و ذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

* تورط المهاجرين غير الشرعيين في تزوير العملة و الوثائق الرسمية(في شهر ماي فقط من سنة 2005 عالج الدرك الوطني الجزائري نحو 55 قضية تتعلق بتزوير الوثائق من طرف المهاجرين) ،و العمليات الإجرامية كالقتل و السرقة و ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من 531 سنة 1992 إلى 10005 سنة 2003 أكدت أيضا مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2003 أزيد

[1] مراد فيصل، **المرجع السابق** ، ص77

من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولةأفريقية، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية ونيجرية في العديد من المناطق بولاية تمنراست ، و ارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 ب 80 ٪ ،كما تؤثر على استقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بالجماعات الإرهابية التي تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية،كثير ً ا ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال و تهريب المخدرات، وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعيةخطر ً ا على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته من خلال ارتباطها بشبكات التهريب والجرائم المنظمة كالتزوير و تهريب المخدرات، و يتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسب البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

المبحث الثالث :إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في إطار العلاقات الأورو متوسطية سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة 05وسياسة الجوار الأوروبي + .الجزائرية الأوروبية والتعاون في إطار مجموعة05

المطلب الأول :إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات.

أولا :على المستوي الفردي.

1-الآليات السياسية والقانونية : إعتمدت الجزائر على العديد من الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الإرهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الإرهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات ، بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة آنذاك السيد على كافي سنة 1993على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب

والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها و مؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع **اليامين زروال** كرئيس الدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار **"الحوار بدون إقصاء[1]"**

أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد الخطاب المهم الذي توجّه به إلى الشعب الجزائري يوم الجمعة15 أفريل 2011، وقدّم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، وتضمّن اعترافه بتأخّر تحقيق ما يطالب به الجزائريون من حريات، وأرجع التأخير إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ منذ إلغاء المسار الانتخابي سنة1991.

. وقد أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية و الإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر والجزائر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، في ما اصطلح ،على تسميته موجة " الربيع العربي ". كما أن إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان.

وقد شملت قطاعات الإعلام ،وقانون الأحزاب السياسية ،و النظام الانتخابي و التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة وحالات التنافي مع العضوية النيابية و الجمعيات المدنية

-أما **الآليات القانونية** فنبدؤها مع نص الأمر رقم 95- 12، المتضمن تدابير الرحمة، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 92-03 التي لم تؤدي إلى نتائج ميدانية، لذلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الإرهابية، والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم 95-12 ،ولذا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتبر للعقوبات.

و في سنة 1999 صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني و هدف هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب، بإعطائهم الفرصة للإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها.

وفي سنة 2005 جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر، واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة، واتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها .

* المرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية

[1] شريف عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزائرية** ، القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 1999 ،ص231 .

* المرسوم رقم : 94-06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق باعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الارهاب .

* المرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

* المرسوم رقم124-06 المؤرخ في 2006/03/27 المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية[1]

كما عملت الجزائر على قطع طرق **تمويل الإرهاب**، حيث تنص المادة 87 مكرر4 ،أنه يعاقب بالسجن من خمسة إلى عشرة سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى 500 ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة 05 من قانون العقوبات.

2-الآليات الأمنية والعسكرية :إن الجماعات الإرهابية المسلحة التي واجهتها الجزائر ليس عدوا تقليديا حيث لم يكن مواجهتها بالطرق التقليدية، ولذلك فقد تطلب من الجيش الجزائري التكيف والتأقلم مع الأساليب المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية والتي تتميز بالأعمال الهجومية المحدودة ضد الأفراد أو مواقع أو مؤسسات، كالاغتيالات الفردية والجماعية والكمائن والحواجز المزيفة والإغارات المدبرة والأعمال التخريبية، معتمدة في ذلك عامل المفاجأة والوحشية والبشاعة الإجرامية ذات التأثير النفسي، ومنذ سنة1993 تم منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب، و تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر، كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، ليعاد تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع نوعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 1994/07/10، أما فيما يخص السنوات الأخيرة وخصوصا في 2011 إلى 2017 و التي تميزت بكثرة التهديدات الأمنية خاصة تفاقم ظاهرة الإرهاب و انتشار المليشيات المسلحة وفوضى السلاح في المنطقة جراء الأزمة في ليبيا ومالي و التيأثرت بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري وهذا ما جعل الجيش ينتهج مقاربة أمنية لتأمين الحدود من خلال تكليف العديد من الوحدات التابعة للجيش الشعبي مهمة تأمين ومراقبة الحدود المتوترة خاصة الجهة الشرقية والجهة الجنوبية والتي تعتبر المعقل الرئيسي للجماعات الإرهابية والتي تحاول

[1] سليم بوسكين، **المرجع السابق** ، **ص ص168 -167.**

اختراق الحدود الجزائرية، و خير دليل على ذلك حادثة تيقنتورين في 16 جانفي 2013 ،كما قام الجيش الشعبي الوطني بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياسته الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة وغيره و تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني GPS " تحديد المواقع نظام" الج بي اس والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد و Smart " "Borders منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية أنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً، وأنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر و مواجهة الإرهاب و مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها[1]

ثانيا :على المستوي المغاربي والإفريقي.

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب،و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري[2]

حيث عبر وزراء الخارجية المغاربة في اجتماع الجزائر بتاريخ 2012/07/09 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، المنعقدة بالرباط في 2012/02/18 و الخاصة ببحث مسألة" إشكالية الأمن في المغرب العربي"، حيث خرج ب" بيان الجزائر "الذي جاء فيه:

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية :بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 2016 ، 14، ص1

[2] مراد فيصل، **المرجع السابق** ، ص103

* مناقشة التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، و أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر، شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الاعتماد على مقاربة متكاملة مندمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد ،و قائمة على البعد التنموي[1].

أما فيما يخص التنسيق العملياتي بين الجزائر و دول الجوار المغاربي في مجال الأمن و تأمين الحدود خاصة مع كل من تونس و ليبيا ،فنجد عدة أشكال لهذا التعاون ،خاصة بعد التغيرات السياسية التي حصلت في البلدين و ما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر،حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري والجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على جانبي الحدود على عمق 50 كلم، كما احتضنت الجزائر اجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002 خصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر، 2003 والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل.

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة[2]

تتمتع الجزائر بخبرة أكيدة و معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بحيث تم ذكرها مرارا كنموذج يحتذى به في هذا المجال في تقرير قدمه مجلس السلم و الأمن حول نشاطاته ووضعية السلام و الأمن في إفريقيا و هذا بمناسبة الندوة ال 30 لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدة بأديس ابابا ، و أبرز التقرير جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بالنظر إلى كل الأعمال التي باشرتها في هذا المجال و استعدادها لتقاسم خبرتها مع دول القارة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان و جميع فروعها ، و في تقريره الذي تسلمت وأج نسخة منه تطرق مجلس السلم و الأمن إلى المنتدى الرفيع المستوى للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي الذي عقد بوهران في ديسمبر2017 تحت موضوع " حلول فعلية و مستديمة لمكافحة الإرهاب : مقاربة إقليمية " مشيرا إلى أن هذا المنتدى اقترح " مقاربة للوقاية و التصدي للإرهاب تركز على الظروف المشجعة على الإرهاب و مكافحة الإيديولوجيات العنيفة و العمليات المدمجة للحفاظ على الإستقرار و دعم السلام".

[1] أدراري كريم، **الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب... و يعتمدون اتفاقية الجزائر**،مجلة الشرطة.العدد 68 ، فيفري 2003 ،ص03 .

[2] عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات، **جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**، مجلة الجيش .الجزائر .العدد 561 أفريل 2010 ، ص 26.

كما تم التطرق إلى الندوة المنظمة في الجزائر في أوت 2017 من طرف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب و المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة حول عمليات الاختطاف و دفع الفدية ، و أشار المجلس إلى أن هذا الإجتماع سمح " بتقييم الوضع الحالي 2018 2020 و تنسيق الأعمال و وضع - للإرهاب في القارة و المصادقة على المخطط الإستراتيجي استراتيجية لتحقيق أهداف مكافحة الارهاب في القارة من خلال عمل مشترك ملموس ومنسق".

و خلال نفس الفترة تم عقد اجتماع أخر للمنسقين الإقليميين لمكافحة الإرهاب بالجزائر العاصمة بهدف " ترقية ردود إقليمية و جهوية تشاورية على الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان من خلال برامج موحدة لتسهيل التنسيق بين المناطق و ضمان الانسجام في العمليات و تعزيز الطاقات[1]

المطلب الثاني :إستراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

قامت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها و إستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فينا)وصادقت على صادقت عليها الجزائر في 1995/04/09 و صادقت على اتفاقية الامم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن (اتفاقية باليرمو) و تلى مصادقة الجزائر على هذه اتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون 41-04 الموالفق لـ 2004/11/10 حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه" لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية"، فقد قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة 2004 ، واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من 2005وهو قانون الوقاية من / 2005بالجريدة الرسمية، في عددها /02/ 11 :خلال القانون الصادر بتاريخ06 : تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

أمام التحديات الكبرى التي تشكلها الجريمة المنظمة بكافة أشكالها على الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان، تجدد الدول الأعضاء لبلدان غرب المتوسط من خلال الدورة 15لوزراء خارجيتها والمنعقدة بالجزائر 8-9 أفريل 2013 عزمها على تعزيز التعاون من أجل8 الوقاية ومكافحة هذه الظاهرة ، واقتناعا منهم بأن مكافحة الجريمة المنظمة ترتكز أساساً لى المسؤولية المشتركة في تقليص نطاق

[1] كمال روابحي مرجع سابق، ص 72.

الظاهرة والحد من تأثيرها ، ومراعاة للعلاقة الموجودة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة و الذخائر والمتفجرات و الأنشطة الإرهابية ، ويقيناً أن اتّفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول و برتوكولاتها الإضافية وكذا اتفاقيات التعاون الثنائية ذات الصلة والمبرمة بين الدول الأعضاء، تشكل أدوات قانونية أساسية للتعاون في هذا المجال ، واقتناعا بأن التصدي

للتهديدات الأمنية وكذا مكافحة بؤر التوتر على ضفتي المتوسط بصفة مشتركة، يقتضي تدعيم التعاون الثنائي وهذا في حدود صلاحيات وزراء الداخلية ، قرر الوزراء ما يلي:

* اعتماد آليات للتعاون بين مختلف أجهزة الأمن في مجال الوقاية ومكافحة الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة، والتسخير المتبادل للموارد، لا سيما من خلال تنظيم دوريات مشتركة على مستوى الحدود وتنسيق التحريات وكذا تبادل زيارات ضباط الاتصال بغرض مكافحة الجرائم العابرة للدول وذلك في حدود صلاحيات وزراء الداخلية.

* تبادل المعلومات بشأن أنشطة وتحركات عناصر شبكات الجريمة المنظمة ومسالكهم، وأساليبهم ووسائلهم ومصادر تمويلهم.

* تكثيف التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر خاصة الاتجار بالنساء و الأطفال

* تكثيف التعاون في مجال تحديد الهوية والتحري لكشف وإيقاف مرتكبي الجرائم وشركائهم قصد تحويلهم للسلطات القضائية.

* مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية و الأسلحة الكيميائية من خلال تعزيز إمكانات الدول الأعضاء، خاصةّ في مجال المراقبة على مستوى الحدود البحرية والبرية والجوية.

* القيام بحملات تحسيسية ووقائية حول الأسباب والنتائج السلبية لإستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وكذا مكافحة الإدمان.

* مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الحساسة الأخرى، من خلال تحسين الاتصال والتبادل العملياتي للمعلومات بين أجهزة الأمن والشرطة، مما يسمح بمواكبة تطور الأساليب المستعملة والمسالك الجديدة للمتاجرين بالأسلحة.

* تكثيف التبادل حول مناهج التحقيق بين الدول الأعضاء، خاصة ما يتعلق بمتابعة وتجميد ومصادرة الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية وكذا تطوير أجهزة مكافحة هذه الجريمة.

* تعزيز أمن شبكات الإنترنت ومكافحة الجريمة الإلكترونية، لاسيما عن طريق التكوين المتخصص وعقد لقاءات دورية بين الخبراء.

* تبادل المعلومات حول التشريعات، الممارسات وتقنيات التحري الجديدة في مجال محاربة تبييض الأموال بالتعاون مع منظمة الإنتربول وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

* مكافحة تفشي ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والتحف الفنية وتزييفها[1]

سمحت مخططات التنمية و العصرنة التي قامت بها الجزائر برفع قدراتها في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، سيما الاتجار في المخدرات حسبما أكده بالجزائر العاصمة مسؤول بوزارة الشؤون الخارجية ، في هذا الصد، ذكر المدير العام للشؤون السياسية و الأمن الدولي بوزارة الشؤون الخارجية ر شيد بلدهان، بإستراتيجية مكافحة المخدرات للفترة الممتدة بين 2011- 2015 التي تبنتها الجزائر وأضاف أن هذه الإستراتيجية " تتميز خاصة بالأهمية الموالاة للوقاية سيما باتجاه الشباب من خلال وضع خارطة طريق لكل قطاع معني. " وفي تدخله بمناسبة افتتاح الدورة ال 25 لإجتماع رؤساء المصالح المكلفين على المستوى الوطني بمكافحة الاتجار بالمخدرات، أكد ذات المسؤول، أن هذه الإستراتيجية"

ترتكز على نتائج الإستراتيجية الأولى وتلك الخاصة بالتحقيق الوبائي الذي تم انجازه في سنة 2010 المتعلق بانتشار المخدرات " أما الجانب الأهم من هذه المقاربة فيتمثل - حسب بلدهان - في الأهمية المولاة للمعالجة سيما من خلال الإنتهاء خلال الإستراتيجية الخماسية من شبكة واسعة من هياكل العلاج للأشخاص المدمنين[2]

عقدت منظمة أفريبول (آلية التعاون الأمني الإفريقي) الكائن مقرها بالجزائر في ديسمبر 2017 اجتماعا بهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية مما سمح بتحديد الاعمال على المستويات الوطنية و الاقليمية و الدولية لتعزيز قدرات مصالح الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة الإلكترونية ومكافحتها حسب تقرير المجلس.

*** مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به :** شكل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تسلكها شبكات التهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت، وأصبح حجمها مخيفا

وفي سنة 2011 قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا، وتضم اللجنتين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول

[1] كمال روابحي ، **المرجع السابق**، ص 72.

[2] كمال روابحي ، **مرجع نفسه** ، ص 76.

الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يردع ما فيا التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

أشادت الندوة الثلاثـ(30)ـون لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدت بأديس ابابا من خلال مجلس السلم و الأمن الإفريقي بإلقاء الذي نظم بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2017 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة و المنظمة العالمية للجمارك التي أطلقت عملية لتمكين الضباط في غرب إفريقيا و الساحل من القيام بتدخلات منسقة تستهدف مكافحة المتاجرة بالأسلحة و تحركات الإرهابيين

المطلب الثالث :الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير الشرعية في الجزائر، التي تنامت فيها الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، بعدما كانت دولة عبور حيث اقتصرت وسائل المعالجة على حملات التوعية الإعلامية .وتتبع الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل أساسا في:

أولا:الإجراءات الأمنية :نظرا لشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها البرية والبحرية فرض عليها تعزيز المراقبة على الحدود حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ومن هذه الوحدات:

1/ حراس السواحل :وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.

2/ مجموعة حراس الحدود GFF: هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة للحدود بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية[1]

3/ مصالح شرطة الحدود :لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

، وأنشأت المديرية العامة للأمن الوطني" الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "***OCLCIC"*** وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري

[1] بن مغنية سعادة مختارية، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص(: دراسات مغاربية ،)جامعة د.الطاهر مولاي،سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،(2015 ، ص68.

وأنشأت الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية الهجرة غير الشرعية ***BRIC*** و التي من مهامها متابعة شبكات

ثانيا :الإجراءات القانونية والتشريعية :إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك بر أو بحر أو جووأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، أقر مجلس الوزراء في مشروع في 2008/09/01 مشروع قانون يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة تصل إلى ستة 06 أشهر حبسا بالنسبة للمرشحين للهجرة غير الشرعية، وعقوبة بالسجن عشر 10 سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، لاسيما في حالة كان الضحايا قصرا أو في حالة تعرض المهاجرين للمخاطر وسوء المعاملة[1]

يتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 10-90 المؤرخ 2009/02/25 المعدل والمتمم للأمر151-66 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري.

كما تنص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح مابين 03 سنوات إلى 05 سنوات وبغرامة مالية تقدر ب 300000 دج إلى 500000 دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة 05 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 1000000دج، حسب المادة 303 مكرر3[2]

في سياق متصل نصل الى الأحكام التي بها القانون 09-01 والمتعلق بجريمة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، تعبرفعلاً عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيولا لمهاجرين أقصاها والأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتونغرقاً في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن هناك تغير في قناعات الجزائر التي لطالما أعطتأبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية للهجرة، وعليه يمكن أن نعتبر هذا القانون بمثابة إستراتيجية قانونية معقولة ومدروسة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية.

[1] سليم بوسكين، **المرجع السابق** ، ص279

[2] بن مغنية سعادة مختارية، **المرجع السابق** ، ص72

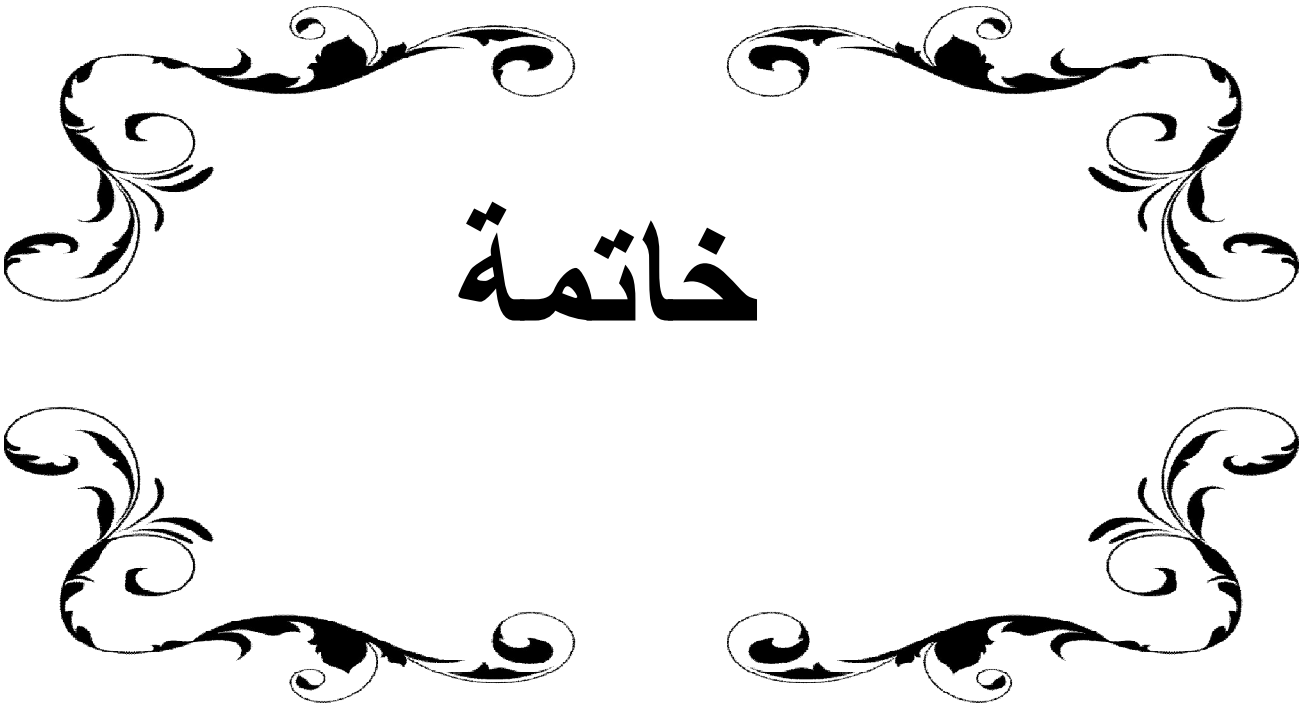

خاتمة

خاتمة :

وتخلص الدراسة إلى أن التهديدات الإقليمية مفروضة على الجزائر، و أن هناك جهود مبذولة من طرف السلطات خاصة على مستوى الحدود، ولكن الاختراقات الأمنية أثبتت أن هناك ثغرات وقضايا عالقة مع دول الجوار، ولمواجهة الأخطار والتحديات الأمنية يتطلب الأمر:أولاً : مساعدة دول الجوار الفاشلة اقتصادياً ، لأنها المصدر الرئيسي للتهديدات التي تمس الأمن الوطني، وفي كلتا الحالتين الجزائر تدفع فاتورة الأمن، سواء تساعدهم مباشرة عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية، أو تدفع تكلفة عدم مساعدتهم عن طريق محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وتهريب الأسلحة(الوقاية غير من العلاج).ثانياً : تعامل الدولة الجزائرية مع ملف التوارق بأكثر جدِّية وجعله من الأولويات الأمنية والسياسية لأنه أصبح مصدر تهديد لوحدة التراب الوطني،فبالرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار الوساطة في حل نزاعات التوارق مع نيجر ومالي إلا أنها تبقى محدودة النتائج وغير كافية لتحقيق أمن وإستقرار المناطق الحدودية، لأنه دائما تتوسط الجزائر لوقف النزاع المسلح، وتوقع إتفاق بين طرفي النزاع ولكن سرعان ما يتم التراجع بعدم إحترام بنوده، وهو ما يفسر هشاشة المتنازعين وعدم سيطرتهم على مجريات الأمور بسبب التدخل الأجنبي، إذ لا يمكن لدولة مالي أو النيجر أن تحترم الاتفاقيات المبرمة وتحقق التنمية في إقليم الأزواد لأنهما دولتان فقيرتان وإمكانياتهما جدُ محدودة، لذلك تكلفة تنمية مناطق تواجد التوارق تدفعها الجزائر للحفاظ على أمنها وإستقرارها وهذا غير وارد لأن حتى الجنوب الجزائري لا يزال يفتقر للتنمية بالمقارنة مع شمال الجزائر. ثالثا: الإستثمار في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الأمنية، مع الإعتماد على الرصيد الدبلوماسي الحافل بالإنجازات والنجاحات. رابعا: التركيز على آليات العمل والتعاون الإقليمي وتفعيلها للتصدي للتدخل الأجنبي في دول الجوار، لأن أمن الجزائر من أمن جيرانها. خامسا: إعادة النظر في إستراتيجية محاربة المخدرات، لأن الكميات المحجوزة خيالية وتدعونا لدق ناقوس الخطر!سادساً : ترسيم الحدود مع دول الجوار عن طريق الإتفاقيات الثنائية، مع الإعتماد على الوسائل العسكرية المتطورة في حماية الحدود مثل التركيز على الطائرات وتكثيف الطلعات الجوية لأنه لايعقل أن تتم عملية مراقبة وحماية حدود دولة كالجزائر(أكبر دولة في إفريقيا) عن طريق دوريات بالسيارات خاصة في البيئة الصحراوية الصعبة،ولنا الدرس في أزمة الرهائن "بتقنتورين" 2013. سابعا:وضع إستراتيجة إقتصادية تعتمد على الإستثمار في دول الجوار خاصة في ليبيا ومن طرف

الشركة الوطنية للمحروقات لمنافسة الشركات البترولية الغربية في المنطقة، لأن العلاقات الإقتصادية هي أساس التعاون الدولي في المجالات الأخرى.

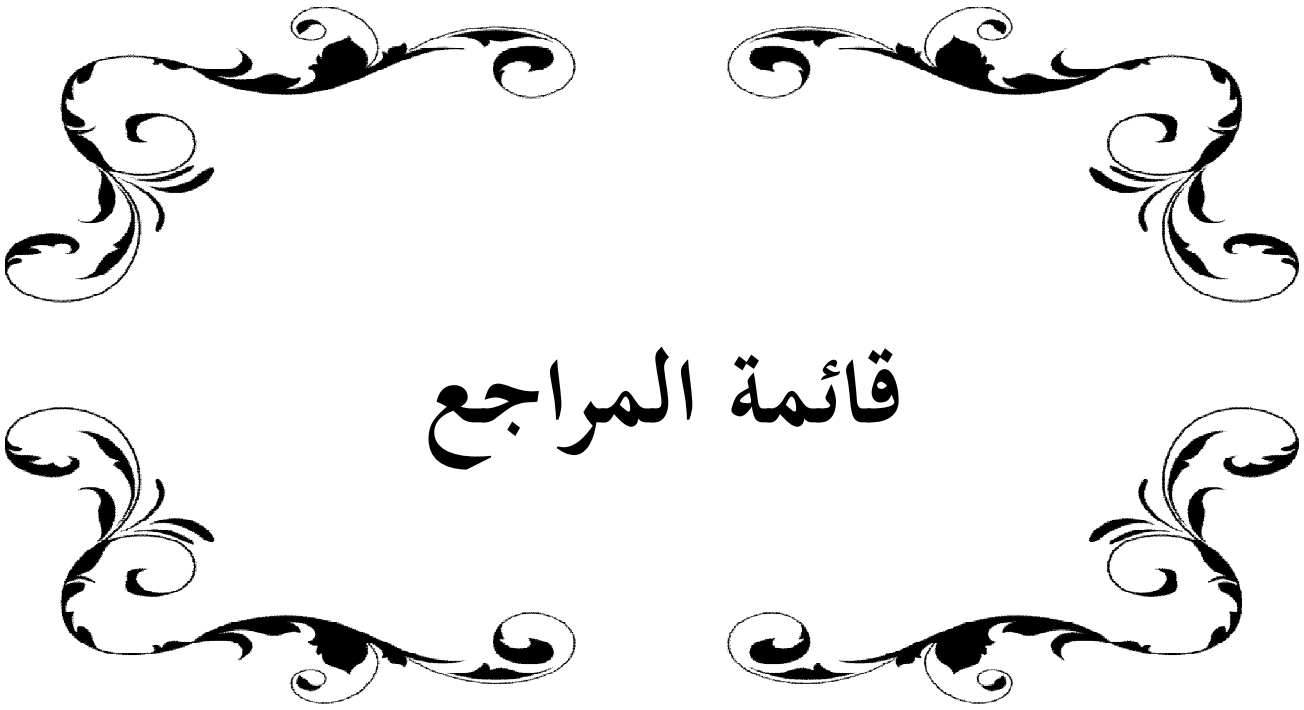

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الموسوعات والكتب :

1/ ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**،ط1 ، لبنان :دار النهضة العربية،2008

2/لخميسي شيبي، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991، 2008)**، ط1 ، الجيزة المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010 .

3/ روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، ترجمة :يونس شاهين**، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971

4/الطاهر بن خرف االله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1982 : بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية**،دون طبعة. ج1 ،الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007 .

5/وليد عبد الحي ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ، ط1 ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع - 2015 .

6/ شريف عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزائرية** ، القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 1999

7/ ممدوح شوقي كامل،الأمن القومي و الجماعي الدولي،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ،1985

المذكرات و الاطروحات:

1/ تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، غير منشورة ،) جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 .

2/ ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، ، تخصص **:**سياسة مقارنة، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2010.

3/سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015.

4/سارة بودح ، **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)** ، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015.

5/كمال روابحي ، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إستراتجية و علاقات الدولية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

6/مراد فيصل،**التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو -أمنية للحدود**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014).

7/منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري(2011 - 2006)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع .التنظيم السياسي و الإداري، (جامعة الجزائر، 2010.

8/عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

9/محمد طالب أبصير ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** .رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات، جامعة الجزائر، 2010 .

10/بوطالب براهيمي،**مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر** .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر،2011 .

11/ بن مغنية سعادة مختارية، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص :دراسات مغاربية ،جامعة د.الطاهر مولاي،سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 .

12/ كرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**، (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة 2014).

المجلات :

1/ ايمان رجب ، **مقال عن إدارة المناطق الحدودية : المداخل النظرية واعتبارات السياسية** ، الملف المصري ، العدد 46 ، جويلية 2017 .

2/ علي بوشربة و بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة.**،مجلة الجيش الجزائر العدد 618 جانفي 2015 .

3/ أدراري كريم، **الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب... و يعتمدون اتفاقية الجزائر**،مجلة الشرطة.العدد 68 ، فيفري2003 .

4/ عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات، **جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**، مجلة الجيش .الجزائر .العدد 561 أفريل 2010 .

5/ نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية :بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، دفاتر السياسة و القانون ، العدد2016

6/ عمر بعزوز،" **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر في إطار العولمة**" مجلة الفكر البرلماني .العدد 06 ،جويلية 2004 .

7/ سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده :دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، . العدد.19

الفهـــرس

المحتويات

شكر و تقدير ..... أ

إهداء .....ب

المقدمة 1

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهمي للأمن 10

المبحث الأول: البناء المفاهيمي للأمن.....11

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....11

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن 13

المبحث الثاني :بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.....18

المطلب الأول :مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له: 18

المطلب الثاني :طبيعة التهديدات الأمنية. 19

الفصل الثاني : التهديدات الامنية الجديدة والاستراتجيات المعتمدة من قبل الجزائر 21

المبحث الأول :المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود. 22

المطلب الأول :مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية. 22

المطلب الثاني :الاحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية.....25

المطلب الثالث :الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود. 27

المبحث الثاني :تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائر.....28

المطلب الأول :انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر. 28

المطلب الثاني :تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الأمن الوطني. 30

المطلب الثالث :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر. 33

المبحث الثالث :إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. 35

المطلب الأول :إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب. 35

المطلب الثاني :إستراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. 40

المطلب الثالث :الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية. 43

الخاتمة 45

المراجع 48

الفهرس 52

الملخص 55

الملـخص

الملخص:

يتناول موضوع هذه الدراسة عن هندسة أمن الحدود الجزائرية: من أجل استراتيجية شاملة في تأمين المناطق الحدودية ، أحد الموضوعات الاستراتيجية المهمة التي تخص الأمن الجزائري، حيث تحاول فيه تحليل أحد الدوائر المركزية للأمن الجزائري وهما المغرب العربي والساحل الإفريقي، والذي بات يشكلا الشغل الأمني الشاغل للأجهزة الأمنية الجزائرية، التي تقوم بصياغة استراتيجياتها العسكرية وجاهزيتها القتالية في تأمين حدودها محلي ًا وإقليمي ًا للحد من التهديدات التي تعترضها في فضائها الجيوسياسي، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة في البحث عن السبل التي تمكن الجزائر من هندسة أمن حدودها مع دول الجوار في ظل التحديات والتهديدات التي تعرض أمنها حيث تفترض الدراسة بأن الدائرتان المغاربية والساحلية الأكثر إفراز ًا للتهديدات الأمنية التي كان لها الأثر البالغ على أمن الجزائر، وبذلك يعتبر المدخل الأمن التعاوني الإطار الأمثل لاحتواء هذه التهديدات الأمنية الإقليمية وفي تعزيز أمنها الحدودي. لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل دعت الدراسة إلى ضرورة تبني مقاربة شمولية عقلانية في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في جوارها الإقليم، وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، والاخذ بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية عند اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: أمن الحدود، الاستراتيجية ، مناطق الحدود ، التهديدات الأمنية الجديدة

Abstract: The subject of this study, tagged with: Engineering of Algerian border security: for a comprehensive strategy in the Afro-Maghreb space, deals with one

of the important strategic issues concerning Algerian security, in which it attempts to analyze one of the central departments of Algerian security, namely the Arab Maghreb and the African coast, which has become a major security concern. For the Algerian security services, which are formulating their military strategies and combat readiness to secure their borders locally and regionally to reduce the threats they face in their geopolitical space, and from this standpoint this study aims to search for ways that enable the sanctions In terms of security engineering its borders with neighboring countries in light of the challenges and threats that threaten its security in its Afro-Maghreb environment, the study assumes that the Maghreb-coastal departments are the most secretive of security threats that have had a great impact on the security of Algeria, thus the cooperative security entrance is the best framework to contain these threats Regional security and in enhancing its border security. To better address this situation in the future, the study called for the necessity of adopting a comprehensive, rational approach in facing security challenges and threats in its regional neighborhood, and to continuously evaluate what is a priority, and take into consideration local peculiarities when making a decision..

Key words : security border , the strategy areas border, newsecurity threats